" النزاعات الداخلية و مسارات إعادة الإعمار في الدولة العربية "

أ م د. محمد نور البصراتى [١]♣

ملخص:

ان ضحايا النزاعات والحروب لا تتوقف على البشر والممتلكات بل تتعدى ذلك لتشمل القيم والمعتقدات، فالحقيقة المطلقة للحروب وأسبابها وتداعياتها تصبح ضحية لتلك النزاعات، ولعل القيمة الاخرى الضحية لتلك النزاعات هي الثقة بكل توجهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالتعرض للعنف يمكن ان يقلل الثقة بالمؤسسات السياسية التي تفشل في ضمان الامن العام وصيانة الحريات وأيضاً تؤدى لخفض نسب المشاركة في الحياه الاجتماعية، فانهيار مؤسسات الدولة والنزاع على السلطة بين أطراف متعددة يؤدى الى ارتفاع في السياسات الطائفية والاستقطاب الحاد كما في سوريا والعراق واليمن ولبنان، ومع النبرة المتزايدة في النزاعات العربية برزت جماعات تحاول استغلال بعض المؤثرات في تلك النزاعات كالدين والعرق.. الخ، وهو ما يؤدى الى زيادة وتيرة العنف الذى تصاحبه أثار سياسية واقتصادية واجتماعية.

(♣) أستاذ مساعد العلوم السياسية – كلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف – مصر

Abstract:

Victims of conflicts and wars do not depend on human beings and property. Rather, they go beyond that to include values and beliefs. The absolute truth of wars, their causes and repercussions becomes a victim of these conflicts. It reduces confidence in political institutions that fail to ensure public security and the maintenance of freedoms, and also lead to lower participation rates in social life. The collapse of state institutions and the struggle for power between multiple parties leads to a rise in sectarian politics and acute polarization, as in Syria and Iraq, Yemen, and Lebanon, and with the increasing sectarian tone in the Arab conflicts, groups have emerged that are trying to exploit some of the influences in those conflicts, such as religion, ethnicity, etc., which leads to an increase in the frequency of violence that is accompanied by political, economic and social implications.

مقدمه الدراسة:

تمثل النزاعات الداخلية واحدة من مهددات الاستقرار في بنيوية الدولة العربية، وعلى الرغم من القواسم المشتركة بين سكان الدول العربية، كاللغة والدين والهوية والحدود المشتركة، الا ان داخل الدولة الواحدة قد تجد النزاعات طريقها بين طوائف الشعب، وذلك عندما تكون هناك محفزات لنشأة تلك النزاعات، كتغييب معايير العدالة والشفافية وغياب سيادة القانون وغياب العدالة الاجتماعية والتهميش.... الخ، وتلعب الطائفية دوراً مهما في تلك النزاعات الا ان بيئة النظام السياسي نفسه، قد تسهم في تأجيج تلك النزاعات اذا كان يؤمن بالاستقطابات على حساب الكفاءات في ادارة شئون الدولة، ولا يمكن ان تكون الثقافة الجماهيرية والوعى الجمعي بعيداً عن تلك المحفزات، فكلها عوامل تسهم في تعزيز النزاعات، الا ان التعاطي الفعال مع اشكاليات اعادة الاعمار يمثل حجر الزاوية في تأهيل الدولة لعمليات اعادة الاعمار.

مشكلة الدراسة:

الإشكالية المطروحة هنا تأخذ شقين الاولى تتعلق بالنزاعات الداخلية في الدولة العربية، فافتراض وجود دستور وتشريعات تدعو الى المساواة والمواطنة في المجال السياسي والاجتماعي لا يتأسس بالضرورة على ثبات التطبيق الناجح لتلك النصوص، فطالما أن المجتمع يتعرض للاستقطاب ومؤثرات خارجية تؤثر في بنيته فإن هذا لابد وأن يؤثر في المكونات الاخرى، والاشكالية الثانية تدور حول... هل يتوقف نجاح اعادة الاعمار على النظام السياسي وما يملكه من مقومات تؤهله لهذا التأثير، أم أن الأدوار الناجحة للنظام السياسي مرهونة بعوامل أخرى مثل طبيعة النظام السياسي ورؤيته لأولويات اعادة الاعمار والايدلوجية التي تتحكم فيه، ومدى قناعته بأهمية وجود كافة الطوائف في الحياة السياسية، وهل لدى الدولة مقومات فاعلة لمواجهة تحديات اعادة الاعمار.

ومن هنا يثور عدة تساؤلات:

- هل نجاح اعادة الاعمار السياسي يتوقف على رغبة النظام السياسي وحده.

- هل هناك قوالب جاهزة لإعادة الاعمار يمكن تطبيقها من دولة لأخرى.
- ما هي دلالات اعادة الاعمار الناجحة.
- هل يمكن ان تتولى عملية اعادة الاعمار في الدولة العربية دولة اجنبية.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي لما شهدته البلاد العربية التي لم تستقر ثوراتها من نزاعات ساهمت بشكل ما في سقوط نظم وإعادة بناء نظم جديدة، وأثر دور النظم السياسية الحاكمة كأحد العوامل التي تسهم في تأجيج النزاعات وايضاً الادوار المنوط بها من يدير المرحلة الانتقالية بعد النزاعات، وايضاً تناول مسارات اعادة الاعمار الفاعلة والتي تناسب بنية الدولة العربية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الأبعاد المنشأة للنزاعات في الدولة العربية.
- بيان علاقة النظام السياسي و القوى السياسية خلال النزاعات.
- التعرف على محددات اعادة الاعمار بعد النزاعات.
- التعرض لتحيات اعادة الاعمار في الدولة العربية
- التوصل الى نتائج حول اشكاليات ادارة التعدد فى ظل النزاعات.

فرضيات الدراسة:

وضعت الدراسة فرضية رئيسية تدور حول إن اثار النزاعات تتعدى الاثار السياسية لتشمل الاثار الانسانية والاجتماعية.....

- يتوقف نجاح النظام السياسي في إدارته للنزاعات القائمة على قدرته لتطويع المتغيرات.
- افتقار قناعة النظم السياسية العربية لثقافة الاختلاف ومن ثم يسهل ذلك في زيادة حدة الاستقطاب والنزاعات.

- ان عامل الثقة بين الاطراف المتنازعة في حالة البدأ في اعادة الاعمار هو واحد من أكثر العوامل تأثيراً في نجاح اعادة الاعمار و بناء الدولة.
- النظم السياسية العربية كان نهجها نحو اعادة الاعمار للدولة العربية هو فرض السيطرة وليس التكامل والتوافق، مما أدى لاستخلاص الباحث من تلك الفرضية عدة فرضيات فرعية...
- تختلف الآليات التي يستخدمها كل نظام سياسي في سعيه نحو إعادة الاعمار.

وتنقسم الدراسة إلى أربع مطالب:

- بيئة النزاعات العربية ومحفزاتها.
- أثار النزاعات على الدولة ومحيطها الإقليمي.
- مسارات إعادة الاعمار بعد الحروب والنزاعات.
- تحديات اعادة الاعمار في الدول العربية.

المطلب الاول

بيئة النزاعات العربية ومحفزاتها

ورد تعريف النزاع في دائرة المعارف الأمريكية بأنه "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الذي يتولد من التعارض أو عدم التوافق بين حاجتين أو رغبتين أو أكثر من حاجات الفرد أو رغباته"[١].

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فقد أبرزت الطبيعة المعقدة لمفهوم النزاع، وبيان الدلالات والمعاني المختلفة للمفهوم وفي أكثر من بعد، فالنزاع من الناحية السياسية، يشير إلى موقف تنافسي، يكون أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهم، مضطراً لاتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الآخر، في حين أن البعد النفسي للمفهوم يشير إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو للدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متناقضة تماما"

"ويعرف بأنه هو وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة"[٢].

"وكذلك بأنه ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات"[٣].

ويمكن ان نستخلص من التعريفات السابقة ان النزاع هو تنافس بين طرفين أو أكثر على القيم والموارد والسلطة، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين الاضرار بالخصوم وتحييدهم[٤]، وهو ما يدفع الاطراف المتنازعة الى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره[٥]، ويشكل ذلك التفاعل معياراً لتصنيف ذلك النزاع، وبالتالي يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح[٦].

تعد ظاهرة النزاعات الداخلية أو الخارجية من الظواهر الديناميكية المعقدة والمؤثرة في علاقة النظام السياسي بالقوى السياسية أو بعلاقته بالدول المحيطة – حالة النزاع الدولي –، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى أو العنف المصاحب لها[٧]، وهناك محددات تؤثر في النزاع سواء كان ذلك على المستوى الداخلي والخارجي.

ويقصد بالمحددات مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين، أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام مثل النخب الحاكمة او الايدلوجيا والسياسات العامة[٨]، وهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام[٩].

والنزاع الذى ينشأ بين مجموعات وقوى سياسية في دولة واحدة لا يعد نزاع دولي، بل نزاع داخلي يخضع للقانون الداخلي للدولة، وقد يمتد للقانون الدولي الإنساني، ويعرف النزاع الداخلي طبقاً لكل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، بأنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض

واسع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لان كل من هذه المجموعات تسعى لتحقي أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك[١٠]".

ويعرف النزاع الداخلي أيضا "بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل".

وتعد النزاعات الداخلية التي تستخدم السلاح داخل الدول العربية هي محور الدراسة، وهذه النزاعات قديمة قدم الدولة، وتغذيها أسباب عديدة، أو حرب أهلية تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بأخر، أو نزاع مسلح بين جماعتين متعارضتين أو أكثر، تريد الوصول إلى سدة الحكم، وغيرها من النزاعات بما في ذلك النزاعات المسلحة غير الدولية، التي تختلف صورها وتتعدد ولكنها تشترك في الاثار المدمرة وثقل حصيلة الضحايا[١١]، **وتتعدد مسببات النزاع في الدولة العربية الى:**

١-النزاع لأسباب دينية:

وهى النزاعات التي تحدث بين اتباع ديانات مختلفة، سواء كانت تلك الاديان سماوية او وضعية، وهناك نزاعات قد تحدث بين أصحاب ديانة واحدة، كالنزاع بين من ينتمون للدين المسيحي (الكاثوليك، البروتستانت)، وكذلك بين من ينتمون للدين الإسلامي (السنة، الشيعة) كما في العراق والبحرين واليمن.

٢-النزاع لأسباب سياسية:

وهى النزاعات التي تحدث نتيجة الاختلاف على السلطة و النفوذ، أو محاولات الانفصال عن الدولة، وقد ينشأ ذلك النزاع بين أحزاب أو قوى سياسية، أو حتى بين أطراف داخل النظام السياسي الواحد، ويمكن ان ينتقل ذلك النزاع الى دول مجاورة، وتتدخل فيه اطراف اقليمية أو دولية، كالنزاع داخل سوريا واليمن وليبيا.

٣-النزاعات لأسباب عرقية:

وهي النزاعات التي تنشأ بين الاعراق المختلفة، والرؤية المرتبطة بكل فصيل في احقيته بالسيادة والاستحواذ على الموارد دون غيره[١٢]، كالنزاع بين الاكراد والعرب فى عدد من الدول العربية كالعراق وسوريا.

كما تصنف النزاعات إلى نزاعات متماثلة، والتي تتشابه فيها أطراف النزاع، ونزاعات غير متماثلة والتي تنشب بين أطراف غير متماثلة كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين او جماعة ترفض السلطة الحاكمة(١٣).

٤- النزاعات لأسباب اقتصادية

وهذا النوع من النزاعات يميل الى النزاعات الخارجية أكثر من النزاعات الداخلية سواء كان بين دول متجاورة او دول متباعدة للسيطرة على الموارد الاقتصادية، كما الحال في حالة الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠(١٤)، او كما الحال في الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ولكن ذلك لا ينفى وجود حالات نزاعات داخلية على الموارد الاقتصادية داخل الدولة العربية وهى تلك النزاعات التي قد تنشأ نتيجة اللامساواة في توزيع الموارد بين اطياف الشعب الواحد والتى قد تندر الا انها موجودة، مثل النزاعات الداخلية بين الشعب السوداني على الموارد الاقتصادية واماكن النفط قبل انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١(١٥)، وكذلك النزاعات الداخلية بين اطياف الشعب العراقي وان كانت نزاعات تأخذ طابع سياسي وعرقي الا انها لم تكن تخلو من اطماع اقتصادية واستئثار بموارد كما في حالة الاكراد بالعراق(١٦).

محفزات النزاع داخل الدولة العربية:

- غياب أطر الديمقراطية داخل الدولة العربية، والافتقاد الى حرية الرأي والتعبير والقبول بالاختلافات في رؤى ادارة الدولة، والتهميش وعدم المساواة بين الاعراق والفصائل المختلفة وعدم التطبيق الحقيقي لقيم المواطنة مما يجعل النظام السياسي يرفض استيعاب اى معارضة حقيقية ضده، وهو الامر الذى يؤدى الى النزاع على السلطة، وقد يتم التحول من معارضة سلمية، الا استخدام العنف المسلح كوسيلة من وسائل ادارة النزاع.
- عدم التوزيع العادل للثروة، واتساع الفجوة الاقتصادية بين اطياف الشعب الواحد، وهو ما أدى الى زيادة الطبقية، وهو الامر الذى يدفع بنمو الحركات

الانفصالية داخل الدولة العربية كما يحدث من قبل الاكراد في العراق[١٧] والحوثيين في اليمن.

- تدخل دول أخرى في تأجيج النزاعات داخل الدولة العربية سواء كانت تلك الدول على المستوى الإقليمي او الدولي وذلك من أجل أهداف سياسية او اقتصادية أو حتى ولاءات طائفية[١٨]، كما يحدث من ايران في لبنان واليمن والعراق وسوريا، وكما يحدث من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا فى كل من العراق وسوريا.
- افتقاد الدول العربية لاطار جامع، يستطيع ضبط تلك النزاعات والصراعات، وله القدرة على الزام الدول المتنازعة لوقف النزاع، على الرغم من وجود جامعة الدول العربية، الا ان دورها تم تحييده في تلك النزاعات منذ نشأتها بموجب ميثاقها الذى يقتصر على الإدانة ومحاولات التوافق دون أي الزام حقيقي، أي ان النظام القانوني لتسوية النزاعات داخل إطار جامعة الدول العربية يفتقر إلى الدقَّة والفاعلية من الناحية العملية[١٩].

المطلب الثاني

أثار النزاعات على الدولة ومحيطها الإقليمي

الآثار السياسية:

تعد اولى الاثار التي تصاب بها الدول نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية هي الاثار السياسية، ومن اولى النتائج لتلك النزاعات انهيار الدولة، ويقصد بانهيار الدولة تقويض مؤسساتها السياسية والمدنية، وانهيار اجهزتها الخدمية والعسكرية والأمنية بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المختلفة، **وهناك ثلاثة أنماط لانهيار الدولة:**

النمط الاول: هو حالة الانهيار الاعنف نتيجة غزو دولة لأخرى والذى يتمثل في ابتلاع الدولة في دولة أكبر وأقوى والغاء هويتها وطمس مؤسساتها، وذلك كما حدث خلال الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠، عندما الغى العراق كل ما يتعلق بالدولة

الكويتية من سلطة مركزية أو مؤسسات او تمثيل خارجي، والسيطرة عليها واعلانها جزء من اراضيه واحدى ولاياته[٢٠].

النمط الثاني: هو الانهيار الشامل للدولة، ويقصد به فقدان السلطة المركزية لدورها نتيجة النزاعات بين أطراف مسلحة بعد الاطاحة بالنظام السياسي ومؤسساته وعدم قدرة أي من تلك الاطراف في السيطرة على الحكم بصورة كاملة، مما يؤدى الى فوضى شاملة، وتقويض وظائف الدولة كما هو الوضع في ليبيا واليمن حاليا.

النمط الثالث: هو الانهيار الجزئي، ويقصد به الهشاشة والضعف الذى يلحق بسلطة الحكومة وترهل جهازها البيروقراطي والذي يؤدى لعجز الدولة عن فرض سيطرتها على جميع اقاليم الدولة، كما هو الوضع الحالي في سوريا[٢١]، وقد تؤدي الحروب والنزاعات الأهلية إلى مطالبة بعض الاقاليم بالانفصال عن الدولة الأم ومحاولة إنشاء كيان مستقل، كما حدث في السودان حيث انفصل الجنوب عن الشمال، وكما طالب الاكراد في العراق بالانفصال والاستقلال في اكثر من مناسبة[٢٢]، واخرها خلال عام ٢٠١٧ حين اجرى الأكراد استفتاء – من جانب واحد – حول استقلال إقليم كردستان عن العراق، حيث شارك حوالي ٥ ملايين مقترع من الأكراد في الاستفتاء وأن نسبة ٩٢,٧% من المشاركين صوتوا بنعم للأطفال، ولكن أجهض بالقوة لعدم وجود توافق بين الأطراف ذات الصلة، وغياب الدعم والتأييد الدوليين اللازمين، حيث اتخذت دول العراق وايران وتركيا اجراءات صارمة لمحاصرة الاقليم وعدم السفر منه او اليه، حتى تراجع الاقليم عن المطالبة بالاعتراف بنتيجة الاستفتاء، وكما يحدث في سوريا من سيطرة المعارضة وأطراف أخرى مسلحة على مساحات كبيرة من الدولة وفرض تشريعات موازية للدولة، وكما يحدث حاليا في اليمن من جانب جماعة الحوثي المتمركزين في الجنوب[٢٣]، حيث يطالب الجنوبيون بالانفصال عن الشمال والرجوع الى الوضع القائم قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

الآثار الاقتصادية:

لا يمكن ان تتواجد تنمية اقتصادية في دولة تشهد حروب ونزاعات أهلية، حيث ان تلك النزاعات تؤدى الى تدهور البنية الاساسية اللازمة للتنمية، وتفقد الدولة قدرتها

على جذب الاستثمارات الاجنبية، ولا تستطيع الاستثمارات الداخلية ان تؤمن احتياجاتها ومتطلباتها الاساسية وتصبح عرضة للتدمير مما يترتب عليه عدم وجود بيئة آمنة نتيجة فقد الاستقرار اللازم لاستمرارها.

كما ان النسبة الأكبر من موازنة تلك الدول تذهب للإنفاق على الجانب العسكري لتسليح النظام الحاكم لحمايته في مواجهة تلك الاضطرابات والنزاعات بدلا من تخصيصها لتعمير ما دمرته الحروب لبناء المدن المدمرة والمؤسسات الصحية والتعليمية المنهارة، كما حدث في العراق وسوف يحدث في كل من سوريا وليبيا واليمن إذا توقفت الحروب والنزاعات.

الا ان ما يترتب على الانفاق في المجال العسكري بعد النزاعات والحروب دون النظر الى إعادة الاعمار والتنمية الحقيقية ان تصبح الدولة مكبلة بالديون وتفقد القدرة على تلبية احتياجاتها الضرورية وهو ما يترتب عليه الاستدانة من الخارج والداخل، فالجزائر بلغت مديونياتها نتيجة الحرب الأهلية في العشر سنوات من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ بعد الغاء نتيجة فوز جبهة الانقاذ الاسلامية بالأغلبية في الانتخابات التشريعية حوالي ٢٥ مليار دولار أي ما يعادل ٨٠% من عائدات صادراتها النفطية في ذلك الوقت، وكذلك العراق الذي تتراوح مديونيته ما بين ١٠٠ الى ١٢٠ مليار دولار أي ما يعادل ٦١% من مجموع إيراداته[٢٤].

وقد أدت النزاعات المسلحة بين الجماعات والقبائل في ليبيا الى تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو ٧٠ مليار دولار في ٢٠١٦ من ١٢٤ مليار دولار في ٢٠١٢، وبلغت الأضرار بالمباني ذات الملكية الخاصة نحو ١,٤ مليار دولار، والمباني الحكومية نحو ١,٠٣ مليار دولار، فيما بلغت الخسائر المُهدرة الناجمة عن إغلاق الموانئ النفطية نحو ٧٠ مليار دولار اعتباراً من أغسطس ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥، وكذلك تُقدر تكاليف إعادة الإعمار بنحو ٤٠٠ مليار دولار[٢٥]، وتمثل الحقول النفطية في جنوب ليبيا مصدراً للنزاعات السياسية، حيث تحاول كل الاطراف المتنازعة والمدعومة بتدخل اطراف دولية في السيطرة على تلك الحقول لضمان استمرار تدفق البترول والغاز اليها مثل ايطاليا وفرنسا[٢٦].

وقد عانى الاقتصاد اليمني من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٧,١ %بين ٢٠١٥ و٢٠١٧، في حين أفادت ٤٠% من الأسر عن فقدان مصدر دخلها الأساسي(٢٧).

ويمثل النزاع في سوريا واحد من أكثر الصور تهديداً للانهيار الاقتصادي، حيث تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٢٠ مليار دولار قبل النزاع و الحرب الداخلية بين النظام والمعارضة والجماعات المتداخلة إلى ٧٠٠ مليون دولار في ٢٠١٧، كما بلغ العجز التراكمي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٢٦ مليار دولار(٢٨).

وتمثل خسائر العراق نتيجة النزاع مع تنظيم الدولة الاسلامية مأزقاً لمحاولات اعادة الاعمار، حيث تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٨٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣ إلى ٤٩ مليار دولار خلال ٢٠١٧، وتصاعدت نسب الفقر خلال عام ٢٠١٧ إلى ٣٠% على مقارنة بـ ١٩% قبل بدء الحرب ضد تنظيم الدولة، وفيما يخص خسائر البنى التحتية فقد قدرت بنحو ٣٥٠ مليار دولار نتيجة تدمير حوالي ٨٠% منها(٢٩).

الآثار الإنسانية والاجتماعية:

مزق الاقتتال في سوريا والعراق وليبيا واليمن مجتمعات بأكملها، وأنهت أعمال التطهير العِرقي التي تمارسها التنظيمات المسلحة قروناً من التمازج الديني والعرقي والثقافي، كما أجبر ما يقرب من مليوني شخص على ترك ديارهم قسراً.

تعد الاثار الانسانية والاجتماعية هي الاكثر قسوة في مناطق النزاعات والحروب حيث ان تلك النزاعات تصيب رأس المال البشرى بأضرار بالغة، فالمهجرين قسرياً واللاجئين في الدول المجاورة يصبحوا مشردين ولا يستطيعون تدبير مقومات الحياة الا من خلال المساعدات الدولية، او التبرعات المحلية، وتتفشَّى البطالة بين اللاجئين، ومن يعملون منهم غالبا ما يعملون في القطاع غير الرسمي ولا يحظون بأي حماية، ونحو ٩٢ % من اللاجئين السوريين في لبنان لا يحصلون على عقود عمل، وأكثر من نصفهم يعملون على أساس موسمي بأجور متدنية"(٣٠). ويمثل اللاجئون السوريون في تركيا ثلثي اللاجئون السوريون في العالم.

وفى اليمن أظهرت تقديرات البنك الدولي ان قرابة ربع شبكة الطرق قد هدمت إما جزئيا أو كليا في عشر مدن يمنية تم فيها المسح خلال العام ٢٠١٦، إضافة إلى تراجع إنتاج الطاقة إلى النصف، وكذلك تدمير قرابة نصف شبكات المياه والصرف الصحي، ومع تفاقم حدة الصراع منذ ذلك العام حتى نهاية عام ٢٠١٩، يتوقع أن مستوى الدمار يفوق تلك التقديرات بشكل كبير(٣١).

وفي أوائل عام ٢٠١٧ أعلنت الأمم المتحدة أن اليمن يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم؛ وفى نهاية ٢٠١٧ وحتى إبريل ٢٠١٨ كان حوالي ٢٢,٢ مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم ٨,٤ مليون إنسان معرضين لخطر المجاعة، وقد تم تعليق معظم الخدمات العامة، مما أدى إلى خسارة ١٦ مليون شخص القدرة على الوصول إلى مياه صالحة للشرب وفقدان ١٦,٤ مليون شخص القدرة على الحصول على رعاية صحية مناسبة.

المطلب الثالث

مسارات إعادة الاعمار بعد الحروب والنزاعات (استراتيجية التعافى)

إن استراتيجية التعافى "إعادة الإعمار والتنمية للدول التي مرت بالنزاعات " عبارة عن مجموعة متكاملة من الاجراءات التي تسعى لتلبية احتياجات السكان المتضررين من أثار النزاع، والعمل على محاصرة مسببات النزاع والحيلولة دون تجدد النزاعات في اماكن التوتر وتفادي الانتكاس إلى العنف، ومعالجة الدوافع الجذرية للنزاع وتدعيم محفزات السلام، وهذا يعني أن اجراءات إعادة إعمار المناطق المدمرة لا يتوقف على المسار السياسى وحده بل يتعدى الى مسارات اخرى كالمسار الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي على رأسها الاثار الانسانية، بل يعنى بالإنسان المتضرر الأكبر من هذا النزاع، الجريح وعائلة القتيل، اللاجئ والنازح والمعتقل، بالإضافة إلى عملية المصالحة وضمان الاستقرار، وقيادة مرحلة جديدة تؤسس للبناء لما بعد النزاع.

١ – المسار السياسي:

ان عمليات إعادة اعمار الدولة بعد النزاعات لا تشمل البنى التحتية والتنمية العقارية فقط، بل لابد لها ان تبدأ بإعادة الاعمار على المستوى السياسي والذى هو أساس وضع أطر دستورية لاستكمال مكونات الدولة بعد سقوط الانظمة نتيجة النزاعات والحروب أو حتى الثورات.

وغالباً ما تكون النزاعات الداخلية والثورات نتيجةً للمشكلات الهيكلية والقيمية والسياسية المختلفة الموجودة في نظامٍ ما، وهذا الأمر يستفز عدداً من الجماعات ذات الانتماءات المختلفة لمعارضة النظام القائم والنزاع فيما بينها للسيطرة على السلطة. وتشترك هذه الجماعات في فكرة تغيير النظام، ولكنها تختلف فيما بينها في العديد من النقاط الأخرى التي تبدأ بكيفية احداث التغيير المطلوب، وشكل البديل السياسي، والتنظيم الذي تعمل من خلاله، ودور كلٍ منها في التحالف الثوري المؤقت المشترك في موضوعة تغيير النظام القائم، وهذا التنافس الضمني يتم في الحالات الناجحة للثورة تأجيل الاعلان عنه حتى تنجح الثورة، وهو ما يؤجل مشكلات التحالف لفترة تالية دون أن ينهيها، في حال كانت للجماعة الثورية رؤية حقيقية وخطة واضحة لتغيير النظام، أما في حال ظهور الخلافات قبل تغيير النظام فإن ذلك يعكس التشوه البنيوي في تشكيل الجماعة الثورية، ويؤدي إلى تأخر النجاح الثوري فترات طويلة أو ينذر بفشل عملية التغيير ككل.

وفي حال توافر الشروط الموضوعية والذاتية لنجاح المفاوضات بين الاطراف المتنازعة يعد أعقد وأكثر دقة ويتطلب فهماً واضحاً للواقع الجديد وآليات التعامل معه، ويمكن تقسيم مرحلة ما بعد النزاعات إلى فترتين[٣٢]، هما المرحلة الانتقالية، ومرحلة الدولة، وتتطلب كل مرحلة نمطاً محدداً من الفهم والتعامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي يجب توافره للانتقال من مرحلة انتقالية ناجحة الى مرحلة الدولة المستقرة.

حيث ترث المرحلة التالية لما بعد النزاعات عدداً من التناقضات الكامنة والآثار الناجمة عن تلك المرحلة وكلما طالت مدة النزاع كلما تزايدت التناقضات وورثت المرحلة الانتقالية مزيداً من الدمار والآثار الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن

المرحلة السابقة نتيجة استخدام العنف من قبل الجماعات المتنازعة أو من قبل النظام السابق، وتعتبر مسألة سيولة التنظيم السياسي والتحالفات المتغيرة من أبرز المشكلات التي يعانيها المجتمع في مرحلة اعادة الاعمار السياسي، ما يجعلها تتميز بسمات خاصة تنعكس على المجتمع ككل بصورة تراجع الأمن والضبط المجتمعي، نتيجة عدم تبلور البديل الذي يملك سلطة القسر في الدولة عادة.

وعقب انهيار النظام السياسي تحدث حالة من الفراغ السياسي والقانوني إلى أن تستطيع النخبة الجديدة السيطرة على المؤسسات، كالجيش والشرطة والقضاء لضمان إحكام سيطرتها على الدولة. ويؤثر على هذه النقطة بالتأكيد ويؤخرها تغير التحالفات وتبدلها بين مكونات الجماعات المتنازعة، إذ تتغير التحالفات السابقة بشكل دراماتيكي أما كلياً أو على قضايا محددة وتنجح النواة الأكثر صلابةً وتنظيماً في فرض رؤيتها وتشكيل التحالف الأكبر.

وعادة ما يلجأ هذا التحالف الجديد لاختيار شخصٍ يحظى بإجماعٍ وطني نتيجة التفاوض بعد النزاعات والحروب أو من جانب مختلف التيارات المشاركة المتنازعة ليكون على رأس النظام الجديد لفترة معينة، وبذلك يحقق التحالف الجديد ما يمكن وصفه بالإجماع الوطني ويتجنب كسر التحالف أو اعادة تشكيله بحيث يتغير مكونه الأبرز نتيجة تكتل القوى الأخرى ضد نواة التحالف الجديد.

إجراءات بناء الثقة في عمليات اعادة الاعمار السياسي:

فالتحالفات اللاحقة للنزاعات يجب ان يسبقها اجراءات لبناء الثقة والامن بين تلك الاطراف والتي تتمثل في المؤشرات التالية:

- **التوافق:** أي ان اتباع تلك الاجراءات يتطلب توافقاً مسبقاً في اراء الاطراف المتنازعة حول التطبيق، وفى هذا الخصوص تكتسب القدرة على التحقق من البيانات المقدمة نظراً لان عدم صدق المعلومات والبيانات المقدمة من اى من اطراف النزاع قد يساعد على تأكل الثقة في بدايتها، وان هذه الاجراءات لا يجب ان تكون مفروضة من قبل اى اطراف خارجية على اطراف النزاع ذاتهم(٣٣).

- **التدرج:** وذلك ان اللجوء الى النقاط المشتركة في البداية، ثم التدرج في المعالجات اللازمة لرأب الصدع هو الطريق الامثل لبناء الثقة، ولا يمكن ان تبدأ عمليات اعادة الاعمار السياسي جملة واحدة، فالتدرج هو السبيل لبناء الثقة.
- **الخصوصية:** ان ما يصلح من اجراءات لا عادة الاعمار في منطقة معينة قد لا يصلح في منطقة اخرى، وان كانت مؤشرات بناء الثقة التي يمكن التعويل عليها واحدة، وذلك لاختلاف السمات والتمايز من منطقة لأخرى.
- **المرونة:** فيجب ان ينظر الى هذه الاجراءات على انها أدوات مرنة يمكن البدأ بأي اجراء منها دون التقيد بالإجراءات والقوالب الجامدة للمعالجة.

كما أن مرحلة إعادة الاعمار السياسي وخصوصاً فترتها الأولى ستحمل كثيراً من التحديات والعقبات ستتحمل نتيجتها نواة التحالفات المتنازعة[٣٤]، فتلجأ عادة لاختيار رمزٍ من خارج أطرها التنظيمية للتقليل من تبعات صعوبات تلك المرحلة الانتقالية عليها مجتمعياً، وتبدأ عملية اعادة الاعمار السياسي بالاطار الحاكم للنظام السياسي:

- **الدستور**: وهو يعنى بتجديد العقد الاجتماعي، حيث يمثل اعادة بناء دستور للدولة بداية الاعمار السياسي، حيث ان النزاعات تؤدى في النهاية الى توافق أو سيطرة احدى القوى المتنازعة والتي تعمل على وضع أطر تشريعية وقواعد حاكمة يرتضى عنها الشعب سواء كان ذلك بانتخاب جمعية تأسيسية مباشرة، أو من خلال جمعية تأسيسية غير مباشرة (منتخبة من مجلس النواب)، الا ان اطالة أمد تلك النزاعات قد يؤدى الى التباطؤ وعرقلة الانتهاء من تلك الخطوة الرئيسية، مثل ما يحدث في ليبيا وسوريا وكما حدث في العراق.
- **اعادة هيكلة السلطات في الدولة:** فإعادة هيكلة مكونات النظام الرسمية والغير رسمية يتطلب أن يحدث توافق بين النخب على شكل النظام الانتخابي الذى يبنى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ولاسيما ان ذلك النظام الانتخابي هو بداية الثقة في النظام السياسى الحاكم.

- **اطلاق الحريات والتعدد الحزبي:** حيث تمثل الحريات بما تشمله من حرية المعتقد والرأي والتعبير مسار من مسارات الثقافة السياسية التي يتطلبها اعادة الاعمار، حيث تعبر الثقافة السياسية عن أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع والممارسة السياسية والتي تحدد نمط الشرعية في ممارساتها، ونمط الأيديولوجيا المهيمن وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات الاجتماعية والسياسية مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، وتمثل عملية التعدد الحزبي نوعاً من ثقافة الاختلاف في الأيديولوجيا وهو ما يستوعب أي خلافات في الرأي والتي تجد لها قوالب حزبية تستطيع ان تعبر عنها.

٢ – المسار الإنساني والاجتماعي:

لا يمكن ان تنجح عمليات اعادة الاعمار دون تلبية الحاجات الانسانية وخاصة بناء و تأهيل الانسان سواء احتواء أثار انتهاكات حقوق الانسان أو الاماكن المتضررة، ولن ينجح متطلب اعادة الاعمار على المستوى الإنساني الا بتطبيق اليات العدالة الانتقالية والتي تتمثل في[٣٥]:

- **الدعاوى الجنائية:** وتشمل هذه تحقيقات قضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية.
- **لجان الحقيقة والمصالحة:** وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلا[٣٦].
- **برامج التعويض أو جبر الضرر:** وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي، وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية[٣٧].

- **الإصلاح المؤسسي:** وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دورا في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية.. وغيرها)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسئولين غير الأكفاء والفاسدينِ، غالبا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية.
- **الحوار الوطني:** حيث يعتبر جزء أساسي من الجانب المعنوي والأخلاقي لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية مع التأكيد على مبادئ العدالة والمصالحة والصفح في مواجهة المشاعر العدائية والانتقامية التي يمكن أن تكون قد ترسّخت في بعض الذهنيات المتألمة والجريحة جرّاء ممارسات عنيفة وانتهاكات أخلاقية ومعنوية(٣٨).

بينما تأتى عمليات اعادة الاعمار على **المستوى الاجتماعى** لتشكل أهمية قصوى وملحة بعد تدمير البنى التحتية والمباني اللازمة للإسكان وممارسة السكان لحياتهم الطبيعية، ومن هنا تكون تحديات اعادة الاعمار، حيث ان الحكومات في ظل النزاعات تكون قد انهكت وفقدت جزء كبير من قدرتها على السيطرة، وهو ما يترتب عليه فشل الحكومة في ادارة الاوضاع المترهلة في الجهاز الإداري المعنى بإعادة الاعمار الاجتماعى.

ونظراً لتدفق المساعدات وتمويلات الجهات المانحة فإن الحكومة لن تكون مؤهلة لادارة مثل تلك العمليات المعقدة والمتشابكة لتحقيق تنمية مستدامة وبناء سريع للبنية التحتية والعمران، وبالتالى فأن عمليات اعادة الاعمار وخاصة في الدولة العربية والتي لا تقوم مؤسساتها على اسس قوية وديمقراطية تحوز على ثقة الشعب يصعب فيها ان تكون الحكومات قادرة على التعامل مع تلك المواقف بقدر اعتمادها على رأس السلطة التنفيذية سواء كان رئيس او ملك، وبالتالي يستلزم ذلك الوضع وجود هيئة عامة من اصحاب الخبرات دائمة ومستقلة لإعادة الإعمار، تعمل على تمكين وتنسيق العمل بين مراكز إعادة الاعمار المحلية التي ستؤسس على المستوى المحلي في المناطق المتأثرة بالنزاع، وذلك للبدء في التخطيط وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بأفضل ما يمكن.

٣- المسار الاقتصادي:

يتطلب ذلك المسار حشد طاقات المجتمع بعد النزاع والتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة لمواجهة التحديات الاقتصادية والفجوات التمويلية التي نشأت في ظل النزاعات(٣٩).

حيث ان عمليات اعادة الاعمار على المستوى الاقتصادى تتطلب توفير مناخ امن ومستقر لجذب الاستثمارات التي خرجت نتيجة تلك النزاعات، وعلى الدولة ان تبدأ في خطتها لاعادة الاعمار الاقتصادى الى الجهات الدولية المانحة، والى الدول الصديقة التي يمكن ان تكون عامل دعم لتعافى الاقتصاد بعد النزاع، وايضا أهمية اتخاذ إجراءات فعالة لضمان الاستقرار المالي والتخفيف من حدة الصدمات الخارجية والتصدي لمشكلة أعباء الديون غير المستدامة لإتاحة الفرصة لاستغلال الموارد المحلية في الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية وتحقيق التعافي الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز الانسجام الاجتماعي(٤٠).

والدولة التي تسعى لإعادة الاعمار من الناحية الاقتصادية عليها ان تنتهج سياسات هيكلية جديدة في التنمية الاقتصادية، فبرامج الاقتصاد التي تعتمد على الخطط متوسطة وطويلة الاجل والتى تتطلب بيئة مستقرة ونظام مالي قوى عليها ان تستبدل بخطط قصيرة الاجل وعاجلة، وتتبنى برنامج شامل لدعم المشروعات الصغيرة(٤١)، من خلال رؤية تستطيع من خلالها السيطرة على التحديات البيروقراطية التي تواجه صغار المستثمرين، حيث ان الدولة ملزمة بخلق فرص عمل سريعة من اجل ضمان الحماية الاجتماعية للسكان(٤٢)، ولن يكون التشغيل في القطاع العام هو الحل الامثل، بل الاعتماد على القطاع الخاص ووضع برامج جذب للقطاع الخاص تسهم في زيادة الاستثمارات الاجنبية.

المطلب الرابع

تحديات اعادة الاعمار في الدول العربية

١- التمويل المشروط:

يتمثل وضع شروط من الجهات المانحة الدولية لمساهمات اعادة الاعمار إحدى الإشكاليات الرئيسية التي تواجه استراتيجية التعافي، حيث تقوم بعض الجهات و خاصة الدول المانحة بربط مساهمتها في إعادة إعمار تلك المناطق التي مرت بنزاعات بشروط إجراء تغيير في هياكل النظم السياسية القائمة[٤٣]، وذلك عندما ربطت بريطانيا تقديم مساهمتها في اعادة اعمار سوريا بعد ٢٠١٥ بخروج بشار الأسد من النظام السياسي السوري[٤٤]، واي بادرات لحل الازمة او خلال المرحلة الانتقالية لإعادة بناء النظام.

٢- مسؤولية تنفيذ سياسات اعادة الاعمار:

حيث ان الدول المئزومه في كفاءة المؤسسات العامة والجهاز الإداري، لن تكون قادة على تقديم الخدمات او ادارة عمليات اعادة الاعمار بالكفاءة والرشادة اللازمة، ومن ثم تجد بعض الجهات الدولية ان نجاح تنفيذ سياسات اعادة الاعمار يجب ان تتولاها احدى الجهات الدولية سواء كانت منظمات غير حكومية أو دول لديها خبرة في ذلك الملف، وغالباً ما تقوم رؤى الجهات المانحة على مجموعة من الافتراضات وليس واقع مرحلة ما بعد النزاع[٤٥].

٣- تزامن عمليات إعادة إعمار الدول المنهارة:

تعد الحالة العربية في النزاعات الداخلية هي حالة معقدة في عملية اعادة الاعمار نظراً لتزامن النزاعات الداخلية في وقت واحد، وانهيار بعض نظم الحكم وهو الامر الذى يصعب من دور الجهات المانحة لعمليات تمويل اعادة الاعمار، حيث يتطلع المانحون الدوليون والإقليميون لإعادة إعمار سوريا والعراق واليمن وليبيا في توقيتات متزامنة[٤٦]، وهو ما يلقي بأعباء مضاعفة على الموازنات المالية المخصصة لعمليات إعادة الإعمار في الدول المانحة.

٤- هشاشة التسوية والمصالحة بين الاطراف المتنازعة:

حيث ان عمليات اعادة الاعمار لا يمكن ان يتم تنفيذها طبقاً للمعدلات المخطط لها دون ان تكون هناك تسوية قوية وشاملة لكافة موضوعات النزاع، حيث ان بؤر النزاع يمكن ان تتجدد في أي وقت وذلك في حالة ان التسوية التي تمت بين الاطراف المتنازعة تسوية هشة ما زالت جذورها تحت السطح[٤٧].

٥- ارتداد النزاعات مرة اخرى لدولة واحدة خلال فترة قصيرة:

بمعنى ان عمليات اعادة الاعمار يمكن ان تتم في دولة نتيجة نزاعات او حروب، ثم تدخل الدولة ذاتها في نزاعات جديدة من نوع اخر بعد فترة قصيرة، مما يترتب عليها ان تجد صعوبة في عمليات اعادة الاعمار من الجهات المانحة والمساعدات، الا لو كانت تلك الدولة لديها من الاموال او النفط ما يغطى عمليات اعادة الاعمار، وذلك مثل حالة العراق والتي بدأت الدعوة لإعادة الاعمار بعد الغزو الامريكى للعراق عام ٢٠٠٣ وسيطرة الولايات المتحدة على عمليات اعادة الاعمار[٤٨]، واعلان الولايات المتحدة الامريكية انه لن يحصل على عقود اعادة الاعمار الا الدول التي شاركت في اسقاط نظام صدام حسين واستحوذت امريكا وبريطانيا على عقود اعادة الاعمار ومنح بعض العقود عن طريق الباطن لدول لأخرى شاركت فى التحالف[٤٩]، وعند سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على ما يقرب من ثلث مساحة العراق، وقيام قوات التحالف الدولي بمحاربة التنظيم والقضاء عليه، بدأت الحكومة العراقية تدعو لعقد مؤتمرات دولية للجهات المانحة لإعادة اعمار العراق مرة اخرى، وهو ما يمثل ضغط على ميزانيات الدول المانحة.

٦- التعريف ونشر ثقافة اعادة الاعمار:

حيث تظل معرفة المواطنين ببرامج اعادة الاعمار احدى التحديات[٥٠]، نظراً لان تلك البرامج تحتاج الى حاضنة شعبية تؤمن و تساند تلك البرامج وتحافظ على ما يتم من انجازات وتنشر الوعى حول ايجابيات اعادة الاعمار بين السكان.

خاتمة:

تعد النزاعات الداخلية في الدولة العربية واحدة من مهددات الامن القومي العربي، وذلك لما يتبعها من تداعيات تؤثر على البنيان العربي ككل، فحالة انهيار اى دولة عربية كلياً أو جزئياً نتيجة النزاعات بين اطياف الشعب الواحد تؤثر اقليمياً على الدول المجاورة، وايضاً النزاعات العربية العربية التي تختلف مسبباتها من دولة لأخرى، وقد تناولت الدراسة مسببات النزاعات الداخلية، والاثار المترتبة عليها، فمن الناحية السياسية يترتب عليها اسقاط وترهل الهياكل البنيوية للنظام السياسي من الدستور والسلطات الموجودة في الدولة، حتى المكونات غير الرسمية للنظام السياسي، وهو الامر الذى يؤدى الى عدم الاستقرار المجتمعي واشاعة الفوضى وعدم الامن، ومن الناحية الاجتماعية والانسانية والتي تتسبب في نزوح اعداد كبيرة من السكان بعيداً عن اماكن النزاعات وايضاً الاثار الاقتصادية التي تشمل البطالة وفقد الوظائف وانهيار العملة المحلية وايقاف الانتاج، وبالتالي فتداعيات النزاعات تشمل كل نواحي التأثير في المجتمع، والتي قد تؤدى الى انهيار الدولة.

ويتضح من خلال العرض السابق في الدراسة ان عملية إعادة الاعمار بكل جوانبها هي عملية ليست بالهينة، بل انها معقدة و متشابكة، وتعد عملية اعادة الاعمار السياسي بعد النزاعات والحروب عملية ليست بالهينة بل يسيطر عليها محددات و تفاعلات تحدد مسارات الانطلاق نحو بناء الدولة، وعلى الاطراف المتنازعة أن تجد مساحات مشتركة وتفاهمات تمكن من التعاون والاتفاق للوصول الى صيغ مقبولة للبناء عليها نحو اعادة الاعمار السياسي، حتى وان كانت الاطراف المتنازعة تحكمها أيدولوجيات ومصالح، وعلى الرغم من ان عوامل التوافق في الدولة العربية أكثر من عوامل الاختلاف ويمكن التعويل عليها لبناء دولة قوية، الا ان محفزات الاختلاف يمكن ان تساهم فيها جهات خارجية او نظم حكم غير ديمقراطية، تعتمد على الطائفية وما يتبعها من إقصاء وهي السمة المميزة في النزاعات، فيجب ان يتم تنحية تلك الاقصاءات وإعلاء مصلحة الوطن على المصلحة الضيقة للتيارات المتنازعة، وتمثل تحديات اعادة الاعمار نقطة التخطيط الرئيسية عند وضع برامج اعادة الاعمار، حيث

يختلف ترتيب تلك التحديات من دولة لأخرى، وذلك حسب المتغيرات الداخلية لكل دولة ومدى ملائمة المعالجة اللازمة.

ووفقاً لتجارب اعادة الاعمار في الدولة العربية فإن تحديات اعادة الاعمار كانت بارزة بشكل يعوق فاعلية اعادة الاعمار، فدول مثل العراق وسوريا قد اسندت عمليات اعادة الاعمار الى دول اجنبية كمكافأة لها في اسقاط النظام كما حدث في العراق ابان سقوط نظام الرئيس صدام حسين، أو كمساندة النظام القائم كما حدث في سوريا لدعم نظام الرئيس بشار الاسد من جانب روسيا(٥١).

نتائج الدراسة:

١- ان طبيعة النظام السياسي هي مصدر مؤثر في حالة الاستقرار من عدمه داخل الدولة، حيث ان النظم السلطوية هي المحرك الرئيسي للنزاعات داخل الدولة، وهذا ما نجده في الأنظمة ذات الشرعية السياسية الهشة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع الفئات الرافضة لشرعية النظام وتدعم الفئات المؤيدة للنظام، وهو ما يؤدى حتماً لتنامى النزاعات داخلياً.

٢- أدت المتغيرات التي شهدتها دول الثورات العربية الى تغيرات في السياسة الخارجية لتلك الدول، أو علاقاتها بالدول العربية الاخرى، وكذلك على مستوى العلاقات الثنائية فيما بينها، حيث كان المشهد العربي قبل الثورات العربية يمثل احتقاناً واستقطاباً حاولت الدول العربية في ظله عقد تحالفات غير رسمية دون الاتفاق حول قضايا تهدد الامن القومي العربي ومن ثم ساعد ذلك على زيادة حدة النزاعات بين الدول العربية، بل وفى داخل الدولة العربية الواحدة.

٣- ان غياب الديمقراطية في الدولة العربية و تجميد المعارضة الحقيقية، يجعل الانتقال من الاختلاف السلمى حول ادارة النظام السياسي للسلطة الى نزاع قد يأخذ طابع العنف المسلح كأداة في ادارة ذلك النزاع.

٤- ساهمت النزاعات الداخلية في هشاشة بنيان النظام السياسي للدولة العربية مما عزز من التدخلات الخارجية وتداعياتها المتمثلة في الوجود العسكري الأجنبي الرسمي والغير رسمي داخل الدولة التي يجرى فيها النزاع.

٥-ان عدم التنشئة لأفراد الشعب على ثقافة الاختلاف يؤدى الى افتقار قناعة النظم السياسية العربية لثقافة الاختلاف ومن ثم يسهل ذلك في زيادة حدة الاستقطاب والنزاعات.

٦-من مسببات النزاعات الداخلية تدخل قوى اقليمية ودولية تعمل على زيادة الفرقة بين اطياف الشعب الواحد وتعزز تلك النزاعات بصورة غير مباشرة مع جميع الاطياف، من اجل السيطرة على موارد الدولة العربية.

٧-لا يمكن ان تتواجد تنمية اقتصادية في دولة تشهد حروب ونزاعات أهلية، الامر الذى يترتب عليه عدم وجود بيئة آمنة نتيجة فقد الاستقرار اللازم لاستمرارها.

٨-ان خطط اعادة الاعمار تختلف عن الخطط التى توضع في ظروف استقرار الدولة، خاصة ما هو مرتبط بالاعتبارات الانسانية والاحتياجات الملحة في اعادة الاعمار.

٩-إن نجاح إعادة الاعمار عملية متشابكة لا تتوقف على مسار واحد فقط، بل تتداخل عدة مسارات مع بعضها البعض والتي تستلزم تكاتف جهود كل ابناء الشعب لتحقيق عدالة انتقالية وصولاً إلى برامج تعزز الديمقراطية والاستقرار بالتوازي مع برامج للتنمية المستدامة تسهم في فاعلية إعادة إعمار الدولة.

توصيات الدراسة:

١-إذا اعترفت السلطة الحاكمة بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، وعملت على الاستجابة لها، فإن الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية يحل بطريقة مرضية لهذه الجماعات، وهو الامر الذى يضمن الاستقرار للدولة، بينما اذا تحيزت السلطة لجماعة معينة وهمشت الجماعات الأخرى، فإن ذلك سوف يؤدي حتماً الى عدم الرضا وبالتالي إلى النزاع.

٢- اذا ارادت الدولة العربية ان تعتمد استراتيجية فاعلة لإعادة الاعمار يستلزم ان يعتمد النظام السياسي على أربعة مسارات أساسية هي: بناء الثقة مع الشعب

من خلال الحوكمة والمشاركة، اعادة البناء السياسي للنظام من خلال التفاعلات التي تستحوذ على الرضا العام تجاه بيئة النظام، تحقيق العدالة الانتقالية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣- العدالة الانتقالية لا غنى عنها فى مشروعات اعادة الاعمار التي تعتمد على تهيئة الاجواء بعد النزاعات وبناء سلام مجتمعي، حيث ان الياتها تسهم فى ازالة أثار النزاعات وتمهد الطريق لمصالحة تستطيع ان تعزز من برامج اعادة الاعمار.

٤-يجب ان تتولى عمليات اعادة الاعمار هيئة وطنية من ابناء الدولة تتمتع بالنزاهة و الشفافية، تكون لديها رؤية واقعية حول اولويات اعادة الاعمار، وما هي المسارات التي تصلح للبدأ فيها بالتوازي وتكون قادرة على التشبيك بين السلطات في الدولة والسكان المحليين.

٥-من الامور الضرورية للدول التي ترغب في عملية اعادة الاعمار دراسة التجارب الناجحة للدول التي اعتمدت استراتيجيات التعافي ومدى ملائمة اولويات الاعمار مع امكانات وظروف كل دولة.

مراجع الدراسة:

1) The Encyclopedia Americana International Edition, "Danbury, Connecticut Gerolier Incorporated, 1992, p537.

٢) د. بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات والحرب والسالم والنظام العالمي، ترجمة سعد السعد ومحمد دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٥.

٣) د. عبد المنعم المشاط، ماهر خليفة، تحليل وحل النزاعات الإطار النظري، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤.

٤) حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، منشو ارت خير جليس، ط١، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٥) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ١٩٩١.
٦) داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط١، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٤٠.
٧) كمال حماد، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، ط١، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص١١.
٨) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت،٢٠١١.
٩) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط١، القاهرة: المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٥٠٦-٥٠٧.
١٠) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة، د. وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٥، ص١٤٤.
١١) محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية – مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الاوسط، مكتبة غريب، القاهرة، بدون سنة النشر.
١٢) نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الأثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد ٣٦٤ حزيران ٢٠٠٩، ص٧.
١٣) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية)، دار هومة، ٢٠٠٣، ص ٧.
١٤) محمد نور البصراتى، النظم السياسية في الوطن العربي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط ٣، ٢٠١٨.

١٥)نور عطية عبدالسلام – اشراف د محمد نور البصراتى، جنوب السودان: جذور المشكلة، وتداعيات الانفصال، دراسة منشورة بالمركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ٢٠١٧/١/٢، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=41939

١٦)مجموعة مؤلفين، العرب والكرد – المخاوف والمصالح والمشتركات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

١٧)مأمون فندى، المسألة الكردية تفضح العقل العربي، بتاريخ ٢/ ١٠ / ٢٠١٧، على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/1039816/%D9%85%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%86%D8%AF%D9%8A/%D8%A7%D9%84%

١٨)الطائفية وسياسات الشرق الأوسط الجديد، بتاريخ ٢٠١٣/٦/٨، على الرابط:
https://www.brookings.edu/blog/up-front/2013/06/08/%D8%A7%D9%84%

١٩)جامعة الدول العربية : تأسيسها ودورها في الأمن الإقليمي العربي، بتاريخ ٢١/ ١ / ٢٠١٩ على الرابط:
https://research.sharqforum.org/2019/01/21/%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A

٢٠)محمد نور البصراتى، النظم السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق ذكره.

٢١)مجموعة مؤلفين، الثورات العربية: عسر التحوّل الديمقراطي ومآلاته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

٢٢)غنثر دينشر، الكرد شعب بدون دولة، تاريخ وامل، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.

٢٣)مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن – الاطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، بدون سنة نشر.

٢٤)حسن العطار، آثار الحروب والنزاعات الاهلية على المجتمعات العربية، بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٨، على الرابط:
http://altaakhipress.com/viewart.php?art=118626

٢٥) بالأرقام.. النزاعات الإقليمية تكبد الدول العربية خسائر مهوّلة، على الرابط:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/11/26/1101952.html#ixzz5fd6Hm82y

٢٦) صراع إيطاليا وفرنسا يدمر ليبيا ولا يحل الأزمة !، بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠١٩ على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/News/202719/11/663390/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-

٢٧) إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن : إطار عمل مؤسّسي، دراسة منشورة مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، السنة السادسة عدد مايو ٢٠١٨ .

٢٨) انهيار احتياطي سورية الأجنبي خلال ٧ أعوام، على الرابط:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/85686

٢٩) بالأرقام.. النزاعات الإقليمية تكبد الدول العربية خسائر مهوّلة، على الرابط:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/11/26/1101952.html#ixzz5fd6Hm82y

٣٠) الآثار الاقتصادية للحرب والسلام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٦/٣/٢٠، على الرابط:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/02/03/economic-effects-of-war-and-peace-in-the-middle-east-and-north-africa

٣١) إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن : مرجع سابق ذكره.

٣٢) مراحل النزاع وأبعاده، على الرابط:
https://www.usipglobalcampus.org/training/conflict-analysis/3-0/?lang=ar

٣٣) عبد الرحمن عبد العال، اجراءات بناء الثقة كمدخل لتحقيق الامن، قضايا الامن في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥.

٣٤) سلسلة دراسات "POMEPS" The Politics of Post-Conflict Reconstruction، بتاريخ ٢١/ ٨ / ٢٠١٨ ، على الرابط:
https://carnegie-mec.org/diwan/77313

٣٥)محمد نور البصراتى، دور العدالة الانتقالية في دعم البناء الديمقراطي (مصر نموذجاً)، مجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٧.

٣٦)انظر التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب (المملكة المغربية : المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٧)لمزيد من التفاصيل حول برامج التعويضات والياتها انظر الى:
Reconciliation After Violent Conflict, a, Handbook Series,
انظر:
International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2003

٣٨)عبد الناصر عبد الله ابو سمهدانه، العدالة الانتقالية ولجان المصالحة في ضوء التحول الديمقراطي، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، ١٩–٢٠ ديسمبر ٢٠١٢، ص١٠٠٨.

٣٩)تحديات سياسية وأمنية في المنطقة العربية أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، بتاريخ ١٩/ ٧ / ٢٠١٦:
https://news.un.org/ar/audio/2016/07/353072

٤٠)جلسة "تمويل التعافي الاقتصادي بعد النزاعات" ضمن فعاليات منتدى أسوان للسلام والتنمية بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٢٠١٩.

٤١)فهد المضحكى، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بتاريخ ١٥/ ٤ / ٢٠١٧، على الرابط:
https://www.alayam.com/Article/courts-article/405904/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%

٤٢)لمزيد من التفاصيل راجع التقرير العالمي للحماية الاجتماعية ٢٠١٤/٢٠١٥، المكتب الإقليمي للدول العربية، منظمة العمل الدولية، على الرابط:
https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_245356/lang--ar/index.htm

٤٣)بروكسل ٣: إعادة الإعمار بعد إصلاح سياسي بمواصفات دولية، بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩ على الرابط:
https://geiroon.net/archives/150504

٤٤)بريطانيا: لا إعادة إعمار في سوريا إلا بعد إزاحة الأسد، بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٩، على الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017/09/19/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%

٤٥)وجهات نظر مقارَنة بشأن تحدّيات إعادة الإعمار في سوريا، ٣٠ / ١٢ / ٢٠١٤، على الرابط:

https://carnegie-mec.org/2014/12/30/ar-pub-60236

٤٦)تحديات إعادة الإعمار في بؤر الصراعات العربية، دراسة منشورة من خلال مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ ٩/٢٥ / ٢٠١٧.

٤٧)على محمود الرشدان، الوساطة لحل النزاعات بين النظرية والتطبيق، دار اليزورى، الاردن، ٢٠١٦.

٤٨)رئيس إعادة إعمار العراق لـ :CNNطريق طويل من الأخطاء الأمريكية بالعراق، بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢١ على الرابط:

https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/21/amanpour-jay-garner-iv

٤٩)لمزيد من التفاصيل راجع:

البلدان التي دعمت واشنطن تنتظر حصتها في اعادة اعمار العراق، بتاريخ ١/ ٤ / ٢٠٠٤، على الرابط:

https://elaph.com/Web/Archive/105059134624032430O.html

الولايات المتحدة ستتخذ بنفسها "القرارات" بشأن اعادة اعمار العراق، بتاريخ ١/ ٤ / ٢٠٠٤، على الرابط:

https://elaph.com/Web/Archive/105059134624032430O.html

٥٠)رانيا حسين خفاجة، الخبرة الإفريقية في إعادة الإعمار والتنمية في أعقاب انتهاء الصراعات: رؤية تقييمية – معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

٥١) إعادة الإعمار... أداة النظام لاستعادة السيطرة ومكافأة الحلفاء، بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٢، على الرابط:
https://www.noonpost.com/content/28529

******